

Distr.: Limited  
31 July 2023  
Arabic  
Original: English  
للعلم

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام 2023

5 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2023

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت\*

## تحديث بشأن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم الذاتي لاستقلالية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لدى اليونيسف

موجز

تقدّم هذه الوثيقة تحديثاً بشأن الإجراءات الإدارية التي تهدف إلى تنفيذ الاقتراحات والمسارات المعنية بزيادة تعزيز استقلالية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لدى اليونيسف، وذلك على النحو الموصى به في التقييم الذاتي المقدم إلى المجلس التنفيذي في الوثيقة E/ICEF/2022/26 في دورته العادية الثانية لعام 2022.

\* E/ICEF/2023/24.

ملاحظة: هذه الوثيقة بكاملها هي من إعداد اليونيسف.



الرجاء إعادة استعمال الورق

310723 23-14814(A)



## أولاً: لمحة عامة

1. تماشياً مع مقرّر المجلس التنفيذي 2023/13، تقدّم هذه الوثيقة تحديثاً بشأن الإجراءات التي اتخذتها إدارة اليونيسف من أجل تنفيذ الاقتراحات والمسارات لزيادة تعزيز استقلالية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لدى اليونيسف على النحو الموصى به في تقييمها الذاتي (E/ICEF/2022/26) وتقدّم تفسيرات بشأن أي توصيات لم يتم تنفيذها أو الاتفاق عليها بالكامل من قبل الإدارة.

## ثانياً: مقدمة

2. طلب المجلس التنفيذي، في مقرّره 2022/15، إلى مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يقدّم في الدورة العادية الثانية لعام 2022 تقييماً عن استقلالية المكتب يتضمن تأملات بشأن مدى قدرة المكتب على أن يقرّر بحريّة ما يلي:

أ. آلية وتوقيت تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي وإحاطة المجلس علماً بها؛

ب. نطاق عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات؛

ج. ماذا ومن يتعين إخضاعه لمراجعة الحسابات أو التحقيقات؛

د. ما هي التقييمات التي ينبغي إجراؤها؛

هـ. كيفية الاستفادة من الأموال المتاحة؛

و. علاقته بمكتب خدمات الرقابة الداخلية، وكذلك تقديم اقتراحات ومسارات بشأن كيفية زيادة تعزيز استقلالية المكتب.

3. قدّم مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات نتيجة استعراض وظائف المكتب إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2022. وبناءً على ذلك، أحاط المجلس التنفيذي في مقرّره 2022/21 علماً بالاقتراحات والمسارات الموصى بها في تقييم استقلالية المكتب، وطلب من اليونيسف اتخاذ الإجراءات، حسب الاقتضاء، من أجل تنفيذ توصيات التقييم.

4. في دورته السنوية لعام 2023، طلب المجلس التنفيذي من اليونيسف تقديم تحديثٍ خطّي، في الدورة العادية الثانية لعام 2023، بشأن حالة تنفيذ التوصيات المدرجة في التقييم الذاتي لاستقلالية المكتب، وتفسيرات بشأن أي توصيات لم يتم تنفيذها أو الاتفاق عليها بالكامل من قبل الإدارة.

## ثالثاً: تحديث بشأن الإجراءات الإدارية لتنفيذ الاقتراحات والمسارات الموصى بها

5. نفذت اليونيسف بالكامل خمسة اقتراحاتٍ وتوصياتٍ من أصل ثمانية لتعزيز استقلالية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وبناءً على طلب المجلس التنفيذي، تعرض اليونيسف أدناه حالة تنفيذ التوصيات ذات الصلة.

6. الاتصال بالمجلس التنفيذي (مُنْفَذ): وفقاً لأحكام ميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، يتمتع المكتب بسلطة مستقلة لرفع التقارير إلى المجلس التنفيذي بشأن أنشطته التشغيلية وكذلك أي شؤون أخرى يراها مناسبة. تتأكد الإدارة من أنّ المكتب يتمتع بالسلطة الكافية على النحو المكرّس في الميثاق من أجل سير

التفاعلات المنتظمة مع المجلس التنفيذي في ما يتعلق بالمسائل التي تهّم المجلس. بالإضافة إلى إن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات يرفع تقريره السنوي إلى المجلس التنفيذي، يبذل مزيداً من الجهود لتعزيز تعاونه مع المجلس التنفيذي من خلال تقديم إحاطتين مغلقتين في آب/أغسطس 2022 وأيار/مايو 2023، وهي ممارسة من المتوقع أن يحافظ عليها المكتب.

7. *التشاور مع المجلس التنفيذي في ما يتعلق بأي تغيير يطرأ على الوضع الوظيفي لمدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (مُنقذ).* تتخذ المديرية التنفيذية لليونيسف القرارات اللازمة بشأن إقالة الموظفين المعيّنين بإعداد تقاريرها المباشرة أو تعيينهم أو تجديد العقود معهم، لا سيما في ما يتعلق بمدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وذلك وفقاً لما ورد في المذكرة الصادرة عن الأمين لعام 2021<sup>1</sup> بشأن التوصية ذات الصلة المشمولة في التقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة. ومع ذلك، تقدّم الإدارة تحديثات إلى المجلس التنفيذي بشأن التغييرات التي طرأت على الوضع الوظيفي لمدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، بما في ذلك التشاور مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بشأن تعيين المدير أو إقالته أو تجديد العقد معه.

8. *الاتصالات مع المجلس التنفيذي في ما يتعلق بتوقعاته بشأن إدارة المخاطر وقدرة اليونيسف على تقبل المخاطر، والروابط بين إدارة المخاطر وأنشطة الرقابة (قيد التنفيذ).* جارٍ تنفيذ هذه التوصية. يعمل كبير موظفي المخاطر الذي تم تعيينه مؤخراً على إعداد خارطة طريق لسنواتٍ متعددة من أجل تعزيز إدارة المخاطر، وهي تشمل أنشطة متنوعة لتطوير الإبلاغ عن المخاطر بشكلٍ متبصرٍ واعتماد بيان تقبل المخاطر الخاص باليونيسف. طلب المجلس التنفيذي من اليونيسف أن تُدرج بنداً لاتخاذ قرار بشأن إعداد نظام شامل لإدارة مخاطر المؤسسة في الدورة العادية الأولى لعام 2024، بما في ذلك تحديث بشأن التقدم المُحرز في التوصيات الصادرة عن المراجعة الداخلية لإدارة مخاطر المؤسسة، والتقييم المبدئي لنظام إدارة مخاطر اليونيسف الصادر عن كبير موظفي المخاطر.

9. *وبناءً على نتائج هذا البند الذي يتعين اتخاذ قرار بشأنه، تنتظر الإدارة توجيهاً من المجلس التنفيذي بشأن توقعاتها في ما يتعلق بإدارة المخاطر وتقبلها لدى اليونيسف، بما في ذلك أوجه الترابط بين إدارة المخاطر وأنشطة الرقابة.*

10. *توفير الميزانية التي يحتاج إليها المكتب لتنفيذ ولايته تنفيذياً فعلاً (مُنقذ):* تواصل إدارة اليونيسف سعيها إلى تلبية احتياجات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات من الموارد بُعية تنفيذ ولايته تنفيذياً فعلاً، كما ستواصل عملها مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات كي تتأكد من وجود موارد كافية لديه.

11. *التأكد من أن الطلبات المقدمة من الجهات المانحة لأنشطة ضمان محددة والمعلومات المتعلقة بالتحقيقات متسقة في ما بين الجهات المانحة، وضرورية ومراعية لعمليات الرقابة ومبدأ مراجعة الحسابات الموحد ولا تتعارض مع استقلالية المكتب (قيد التنفيذ):* إن الشروط والطلبات المتزايدة التي تفرضها الجهات المانحة في ما يتعلق بأنشطة ضمان محددة قد تعيق قدرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على تنفيذ ولايته بشكلٍ مستقل. تجدر الإشارة إلى أن المكتب يعمل بطريقةٍ محايدة أثناء اختيار نتيجة عملياته وتعريفها وتنفيذها وجدولتها ورفع تقارير بشأنها. وتتحقّق الإدارة من أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وكذلك سائر الشُعَب والمكاتب التابعة لليونيسف، تطلب إجراء

<sup>1</sup> استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المُحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق، مذكرة صادرة عن الأمين العام، A/75/719/Add.1، الأمم المتحدة، نيويورك، 21 كانون الثاني/يناير 2021.

مشاورات مع الجهات المانحة من أجل تحديد توقعات معقولة في ما يتعلق بالطلبات المتزايدة من الجهات المانحة للحصول على معلومات تتعلق بالتحقيقات والمراجعات. ويهدف هذا الإجراء إلى التأكد من أن هذه الطلبات متسقة مع مبدأ مراجعة الحسابات الموحد، من دون التدخل في استقلالية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

12. ضمان ألا تؤثر التغييرات الرئيسية التي تطرأ على السياسات لدى اليونيسف على قدرة المكتب على الحفاظ على استمرارية الأعمال واستقلاليتها (مُنْفَذ): تُكرس وظائف مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات واستقلاليتها في ميثاقه وفي اللوائح والقواعد المالية لليونيسف، وتثبت من خلال قدرته على الوصول مباشرة إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي ورفع تقاريره إليهما. تلتزم الإدارة بضمان استمرارية الأعمال واستقلالية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. تتأكد الإدارة من أن التحديثات الرئيسية التي طرأت مؤخراً على السياسات لا تؤثر على قدرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في ما يخص الحفاظ على استمرارية الأعمال واستقلاليتها، وأن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات محمي بموجب إطار سياسات اليونيسف عندما يحدّد، بصورة مستقلة، أي حالات تستدعي التحقيق. في 1 أيلول/سبتمبر 2021، بدأت اليونيسف بتنفيذ إجراء فعال يقضي أن تخضع تغييرات السياسة لمرحلتين من المشاورات المفصّلة على الأقل قبل وضع صيغتها النهائية وإصدارها في مكتبة الأطر التنظيمية. وقبل اعتماد أي سياسة أو إجراء، يتم التشاور مع جميع جهات التنسيق المعنية بوضع السياسات داخل المكاتب والشعب، بما في ذلك جهة التنسيق الخاصة بمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. تضمن هذه العمليات الموسعة، في جملة من الأمور، أن تغييرات السياسة لا تؤثر على قدرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على الحفاظ على استقلاليته واستمراريته أعماله.

13. ضمان أن يحمي إطار السياسات لدى اليونيسف على نحو كافٍ قدرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على مراعاة الاستقلالية عند تحديد الحالات التي سيضعها محل التحقيق (مُنْفَذ): يُرجى الاطلاع على الفقرة 12. ويتمتع أيضاً مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بالسلطة اللازمة على النحو المحدد في الفقرة 31 من ميثاقه لاتخاذ القرارات بصورة مستقلة بشأن الحالات التي تستدعي التحقيق.

14. تشجيع المنظمة على زيادة استخدام الآليات البديلة لتسوية النزاعات بُغْيَةً معالجة النزاعات الشخصية والقضايا السلوكية بدلاً من إجراء تحقيقات وتحفيز الموظفين والإدارة وتجهيزهم لمعالجة النزاعات وحلها، كلما كان ذلك مناسباً (قيد التنفيذ): في ما يتعلق بالتحقيقات، تلاحظ الإدارة أن عدداً من الحالات التي تصل إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تستدعي من الإدارة اتخاذ إجراء بدلاً من القيام بعملية تحقيق. في هذا الصدد، ستواصل اليونيسف استكشاف آليات بديلة لتسوية النزاعات، وستسعى إلى زيادة استخدامها بُغْيَةً معالجة النزاعات الشخصية والقضايا السلوكية بدلاً من إجراء تحقيقات. ومن الأمثلة الواضحة على هذا النهج هو الاستثمارات التي أُجريت مؤخراً لتعزيز قدرة الموارد البشرية نحو توجيه الموظفين والمديرين في قضايا قد تتطلب التصعيد. وتخطّط اليونيسف أيضاً إلى تدريب أكثر من 4,400 مدير تنفيذي في مجالات كثيرة من بينها تسوية النزاعات.

15. تعمل اليونيسف على إكمال تحديث بشأن سياستها التأديبية. وستوضّح السياسة المنقحة بمزيد من التفاصيل مدى التركيز الذي يوليه مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في مسائل تستدعي تدخلات التحقيق.

## رابعاً: الاستنتاج

16. نفذت اليونيسف بالكامل خمسة اقتراحات وتوصيات من أصل ثمانية ترمي إلى تعزيز استقلالية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وإنّ تنفيذ التوصيات الثلاث المتبقية ما زال جارياً.